http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1522) السنة السادسة - الأثنين (1) حزيران 2009

أكد ضرورة ايلاء الاهتمام بالطبقة الوسطى

باحث: محاربة الفقر تبدأ بمحاربة الفساد والسيطرة على الانفاق الحكومي

اكد الباحث في جامعة الموصل غانم الليلة ان محاربة الفقر تبدأ بمحاربة الفساد المالي والاداري المستشري في جسد الدولة والسيطرة على معدلات التضخم ومن ثم محاولة ضبط الانفاق في القطاع الحكومي لتخفيض الهدر في هذا القطاع.

الموصل / باسل طاقة

واوضح الليلة لـ(المدى): انه من المستحيل التعرض لمشكلة الفقر في المجتمع العراقي " الذي بدأت تدخل فيه كل يوم قطاعات جديدة لدائرة الفقر بكل ما تحملها من تهديد ورعب سيتولد عنها اشكال غير اخلاقية للتخفيف من الفقر كطرق الكسب غير المشروع والجريمة بمختلف انواعها "، من دون ان يتم ايجاد حلول لآفة الفساد المختبئة في كل اركانه، فمن الصعب تفسير تزايد عدد الفقراء المطرد واتساع الهوة بينهم وبين الاغنياء دون عامل الفساد "الاحصائيات الرسمية تشير الى ٢٣٪ من الاسر العراقية تعيش تحت خط الفقر"، واشار الليلة الى ان الفساد ادى الى عدم بناء قاعدة اقتصادية وادارية قوية حيث لم تستطع الدولة بناء اسس اقتصادية وصناعية متينة ونظام اقتصادي متماسك مما ابقى الاقتصاد في البلاد عرضة للتقلبات ولحالات الركود حيث يردها الكثير من الاختصاصيين الى انتشار مظاهر الفساد في مختلف مفاصل الدولة، فنشاط الفساد السري غير المعلن حرم الكثير من ابناء الوطن من خيراته ومن نصيبهم في الناتج المحلي الاجمالي لحساب عدد قليل من الفاسدين والمنتفعين والذين ارسوا قواعد فكرية والية عمل ادارية عرقلت اي حركة ممكنة في العجلة الاقتصادية خاصة في القطاع الحكومي.

وبخصوص التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتفشي الفساد على طبقات المجتمع قال الليلة: لقد كانت الطبقة الوسطى مثلا في العراق خلال العقدين الماضيين تشكل نحو ٧٠٪ ولا تزيد اليوم على ٢٠٪ وهي تتناقص كل يوم حتى اصبحت طبقة مذعورة يفكر معظم ابنائها بالسفر والهجرة تحت ضغط وتهديد الفقر ويعد انزياح الطبقة الوسطى باتجاه عمودي نحو الاسفل من اخطر المؤشرات السياسية والاجتماعية، فهذه الطبقة تعتبر المحرك الاجتماعي الاول وهي التي تضمن عملية التوازن الطبقي في اي مجتمع ويقع على عاتقها انتاج العلم والفكر والثقافة باعتبارها الحامل القيمي والاخلاقي والقوة السياسية المحركة والصانعة للقرارات والاتجاهات السياسية والاخلاقية، فعادة لا يشكل الفقراء قوة سياسية باعتبار ان همهم يتركز بالدرجة الاولى على تأمين حاجاتهم اي ان سعيهم يكون باتجاه لقمة العيش بينما يكرس الاغنياء نشاطهم ومطالبهم لزيادة ثرواتهم وهم لا يشكلون سوى اقل من ١٠ ٪ من عدد سكان العراق على ابعد تقدير، في حين ان الطبقة الوسطى التي تشمل الموظفين والمعلمين والاداريين والعمال والقسم الاكبر من المتعلمين واصحاب الشهادات، تمثل القوة السياسية التي لا تقبل التهميش ولديها مطالبها التي غالبا ما تصب في خانة المصالح العليا للبلد وان ابقاء هذه الطبقة فعالة امر ضروري جدا في حسابات اي عملية تطور او اصلاح اداري وسياسي واقتصادي، ويتابع الباحث، ان ما يحدث حاليا في العراق لا يبشر بالخير، فدخل العامل والموظف تراجع كثيرا خلال السنوات الماضية مع انخفاض قيمة الدينار وتدني قدرته الشرائية واغلقت الكثير من المصانع والمعامل وورش الخياطة والحدادة والنجارة وغيرها، وحول التهميش الذي تمارسه اغلب مؤسساتنا الحكومية مع الفقراء وتاثير ذلك اشار الليلة: مع الاسف يحيل الكثيرون مسؤولية الفقر على الفقير ذاته ويتناسون البعد الاخلاقي للفقر كونه شكلا من اشكال التجريد من القوة ببعده الاجتماعي والذي يعني النقص النسبي المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل نفقات المعيشة او بعده السياسي والمتمثل بانعدام ظهور صوت واضح ومسموع للفقراء وبعده النفسي في شعور الفقراء الداخلي بانعدام اهميتهم وخضوعهم السلبي، وبذلك تطال فقراء هذا الوطن عملية تهميش وعزل تجعلهم غير فاعلين في اي تغيير واحيانا غير شاعرين بحدوثه ما لم يكن له تأثير مباشر على مستوى حياتهم، فثقافة (الاحياء الفقيرة) تقوم دائما على الاذعان والرضى والايمان بالقدر اضافة الى عدم الانتساب الا لجماعة ضيقة والانسلاخ عن مسيرة باقي المجتمع وبذلك يصبح الفقر نقيضا لحق المواطنة، والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم، هل سنسمح بتكاثر طبقة الفقراء ؟ فكل يوم يخرج فرد جديد من دائرة القوى المؤثرة في بناء مجتمعنا لتصبح حركته ذاتية متمحورة حول البقاء على قيد الحياة ليس الا ؟!. واضاف الباحث، ينبغي التأكيد دائما على معالجة الفقر من خلال اصلاح الاوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق التي ساعدت على ظهور تجاوزات في سوق العمل ونشوء حالة ازاحة واسعة النطاق لن تعود لطبيعتها دون التقليل من التناقضات وتحقيق المساواة في ظروف المعيشة والتوزيع العادل للموارد ومكافحة الفساد بكل صوره واشكاله.

الهدف من دعمها اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بشكل متساو

مفردات البطاقة التموينية بين الغاء الدعم والتفكير في البدائل بجامعة واسط

واسط/حامد تركي المياحي

نظمت كلية الادارة والاقتصاد في جامعة واسط وضمن موسمها العلمي ندوة اقتصادية تحت عنوان(مفردات البطاقة التموينية بين الغاء الدعم والتفكير في البدائل) بحضور رئيس الجامعة الاستاذ الدكتور جواد مطر الموسوي و عميد كلية القانون الدكتور احمد تقي وعميد كلية الادارة والاقتصاد الدكتور عباس لفتة وجمع من تدريسيي الكلية والطلبة والمهتمين في الشأن الاقتصادي في المحافظة. ابتدات الندوة بكلمة لعميد الكلية اوضح من خلالها الدور الكبير للكلية في مناقشة المشاكل الاقتصادية التي يعانيها البلد من خلال اقامة الندوات التي قد تساهم الى حد ما في ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل. بعدها ادار الجلسة الدكتور جعفر باقر علوش التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد والدكتور جليل كامل بصفته مقرراً للندوة، صرح بذلك لـ(المدى) الدكتور جعفر طالب احمد وقال ان دعم البطاقة التموينية أسلوب يتبع لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي الوجهة المناسبة من خلال ما تؤمن به الدولة من سياسة تراها مناسبة وهي ضمن السياسات الاقتصادية المتبعة في الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية، ولكن الدعم في المجتمعات الرأسمالية يحصل نتيجة حدوث مؤثر معين يستوجب القيام بعملية الدعم كالحروب كما حصل في الحرب العالمية الثانية والفيضانات والكوارث الطبيعية وهذه الظاهرة تزول بزوال المؤثر.

واضاف: اما في الدول الاشتراكية فيكون جزء من إستراتيجيتها تامين المواد الغذائية للمواطن من قبل الدولة ودور المواطن هو العمل في حقول الانتاج المختلفة. والعراق من الدول التي مر بمرحلة حرب وحصار واستوجب وضعه الاقتصادي وجود البطاقة التموينية فضلا عن ان العراق كان يتبع اسلوب النظام المخطط والذي من مهامه توفير المواد الغذائية للمواطنين (الدولة الراعية)، وبعد عام ٢٠٠٣ تغيرت ملامح السياسات الاقتصادية التي تتبع في العراق فقد تغير النظام السياسي. والعراق الان يمر بمرحلة تحول من النظام المخطط الى نظام الاقتصاد الحر، وهذا الامر لابد من تطبيقه لكي يستطيع العراق تسديد التزاماته امام المحفل الدولي من المديونية وكذلك الفوائد التي ترتبت على هذه المديونية بسبب الحروب.

والعراق لا يستطيع النهوض بالبلد ما لم ينفذ ما يراد منه الالتزام الدولي لإعادة بناء الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالايفاء بالالتزامات امام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهذه الالتزامات تتركز في تقليص دور الدولة وخصخصة المنشآت المملوكة للدولة والإلغاء التدريجي للبطاقة التموينية. وافاد الباحث ان دعم مفردات البطاقة التموينية يكون له تأثير مباشر على المستهلك في الاطمئنان في تامين وصول السلع الغذائية وان تردي النوعية وعدم وصولها بالوقت المناسب يعد مشكلة، وان رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية يضر بشريحة كبيرة من المجتمع، كما وان التفكير في الدعم السعري بدلا من الدعم العيني يسبب ارتفاع نسبة التضخم ويخلق أزمات. وأوضح ان المشكلات تتمثل في ان مفردات البطاقة التموينية ممكن ان توزع بشكل سليم في حالة وجود قيادة محكمة لادارة الدولة، واما بوجود الفساد الاداري وترهل اجهزة الدولة وعدم كفاءتها، فان هذا يسبب عدم تامين وصول هذه المفردات لمستحقيها بالوقت المناسب، واذا فكرنا في البديل المتمثل برفع الدعم او اعطاء الدعم النقدي بدلاً من الدعم العيني فهل يساهم ذلك في حل المشكلة

واكد ان من اهداف الندوة معرفة الاثار المترتبة على رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية من خلال اراء الاقتصاديين وتجارب الدول وكم هي الاثار السلبية المترتبة على رفع الدعم وكم هي الاثار الايجابية ؟ وما هو البديل الافضل للدعم السعري ؟ ام الدعم العيني ؟ام رفع الدعم ؟. واضاف: اما الهدف من دعم البطاقة التموينية هي محاولة الدولة اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بشكل متساو بدعم السلع الضرورية للمواطن من خلال مفردات البطاقة التموينية.

ان الدولة في دعمها لمفردات البطاقة التموينية تتحمل الجزء الكبير من الفرق بين السعر الحقيقي والسعر المدعوم من قبلها لان تكلفة مفردات البطاقة اقل من التكلفة الحقيقية للسلعة

وعلق الباحث عن رأي النظرية الاقتصادية في دعم المواد الغذائية والآثار المترتبة عليها حيث ترى النظرية بان السعر هو الأساس في التعامل بين المنتجين والمستهلكين، وان بيع السلع بأقل من سعرها تشوه هيكل الأسعار ويترتب عليها خلق فائض في الطلب وشحة في العرض والإسراف في الاستهلاك، ولما كانت الموارد الاقتصادية نادرة على مستوى العالم فلا بد من العقلانية في الاستخدام.

وعن الاستنتاجات التي توصلت لها الندوة قال الى ان اثار رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية فيعني ارتفاع اسعار المواد الغذائية وزيادة المستوى العام للأسعار باعتبار ان اسعار السلع الغذائية المدعومة فضلا عن تكاليف السلع والخدمات ما يولد أثاراً تضخمية واضحة اما الاستنتاجات فاوجزها الباحث في عدة نقاط هي:

. ان الدعم الذي تقدمة الدولة للمواطن كبير ومتنوع ويتفاوت في اهميته من سلعة لاخرى ويشكل نسبة قدرها ٧٠٪ من الدخل القومي وان هذا الامر بشكل عام يرهق الموازنة العامة للدولة وبالأخص في الوقت الحاضر فترة ألازمة المالية التي تعانيها دول العالم والتي ادت الى تخفيض سعر النفط الى اقل من نصف بالقياس الى سعره في العام الماضي ٢٠٠٨ وبنفس الشهر نيسان، وان الدخل هو العامل المؤثر في تحديد الاستهلاك.

. الاستهلاك يرتبط بالطلب وهو مقياس للطلب على المواد الغذائية وزيادة الاستهلاك يدفع الدول لزيادة الانتاج واذا لم يكن الانتاج قائماً في البلد فلا بد من الاستيراد. . ان انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي ومستوى الدخول بشكل عام عن مستوى الاشباع الضروري وعدم وجود فرصة للعمل للكثير من الايدي العاملة، وتدني المستوى التعليمي والصحي في المجتمع مع وجود الكثير من المبادرات من قبل الدولة لسد النقص الحاصل في مختلف المجالات ولكن هذا الامر يتطلب برنامجاً واسعاً لكي يغطي كامل العراق لما للدمار من اثر كبير في البناء والنفس. .سوء توزيع الدخول بين افراد المجتمع ما يؤدي الى خلق امكانية لدى بعض الافراد بشراء السلع باسعارها العالية واخرين وهم الغالبية في المجتمع لايستطيعون.

. ان العراق أمامه تحديات كبيرة ويحتاج الى الارتفاع بمعدلات الإنفاق في امور تتعلق بالسيادة ومصير البلد كتسليح الجيش بعد ظهور الامريكان وتسديد الديون والاهتمام بشبكة الحماية الاجتماعية. واوصت الندوة بعدم رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية في الوقت الحاضر، لان ذلك يؤدي الى زيادة الاسعار بشكل عام ويستوجب التفكير في البدائل عن المستورد.

واذا كان لابد من رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية فينبغي تهيئة البيئة المناسبة لامتصاص الاثار الناجمة عن ردود الفعل المتاتية من رفع الدعم من خلال توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وشمول المتضررين والذين دخولهم الشهرية اقل من حد الكفاف للحصول على مساعدة الشبكة.

والارتفاع بمستوى الدخل الحقيقي ومستوى الدخول بشكل عام لمستوى الاشباع الضروري للتعويض عن الحيف الذي لحق المجتمع لاكثر من اربعة عقود بموجب برنامج يوضع من قبل متخصصين يغطي كامل العراق

وتنشيط العمليات الانتاجية وزيادة طاقتها مع تحسين نوعية الانتاج وزيادة معدلات النمو حيث ان الاستهلاك يرتبط الطلب وعدم توفر المواد الغذائية في داخل البلد والاعتماد على الاستيراد يولد خلل في الموازنة.

اكد دور المواطن.. وعدم تلويث مياه الأنهر

مؤتمر في بابل يبحث مع مدراء المراكز واقع مياه الشرب في المحافظة

بابل / إقبال محمد

اكد النائب الاول لمحافظ بابل اسكندر وتوت ضرورة إيصال الماء الصالح للشرب وخدمة اكبر شريحة ممكنة من مواطني بابل وبكل الوسائل المتاحة. وشدد على دور المواطن والتزامه بعدم التجاوز على الحصص المائية وعدم تلويث مياه الأنهر. واشار الى ضرورة المتابعة الميدانية اليومية من قبل مدراء المراكز وإجراء جولات يومية. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد في دائرة ماء محافظة بابل وضم مدراء مركز الماء في المحافظة بحضور حيدر السويدي عضو مجلس النواب وخصص لدراسة واقع الماء في المحافظة. ولفت النائب الاول للمحافظ الى ضرورة الدوام المستمر حتى في أيام الجمعة والعطل الرسمية طيلة أيام الأزمة. وإيصال الماء إلى جميع المواطنين يومياً وبأسوأ الأحوال كل يومين..

من جهته اوضح مدير مركز ماء الشوملي خلال الاجتماع: إن وجود خمس سيارات حوضية سيارتين من دائرة الماء وثلاث سيارات مستخدمة من البلدية والدفاع المدني تعمل بواقع ثلاث نقلات يومياً لكل سيارة حوضية. ووجود ٧٥ قرية ومجمع سكني ضمن قاطع عمليات مركز الشوملي تبعد ابعد قرية ٧٥ كم واقرب قرية ١٠ كم. ويوجد ضمن قاطع المركز ٢٥ خزان ماء سعة ١٠الاف لتر ٣ مجهزة من قبل المنظمات الإنسانية. وحاجة المشروع إلى ١٠ سيارات حوضية و٢٥ خزان ماء سعة ١٠الاف لتر. ويوجد ضمن قطاع المركز ٢٠ مجمع ماء متوقفة بسبب شحة الماء من أصل ٣٥ مجمع ماء.

والمركز بحاجة إلى مختبر وسيارة خدمية. ومجمع ماء الغدينات المحولة معطوبة وبحاجة إلى محولة جديدة. والمركز بحاجة إلى بناية كون البناية الحالية عبارة عن مبنى تابع إلى دائرة الموارد المائية علماً إن هناك بناية هي بناية المجلس البلدي حالياً سوف تكون فارغة بعد إكمال بناية المجلس البلدي الجديدة.

مشروع ماء الطليعة

اما مدير مركز ماء الطليعة فقد قال: توجد ثلاث سيارات حوضية عاملة ضمن قاطع المركز اثنتان من دائرة الماء والثالثة من قبل البلدية. والمركز يخدم أكثر من ١٠٠ قرية وتجمع سكني. ويوجد أربعون خزاناً سعة ١٠ آلاف لتر ٣ مجهزة من قبل المنظمات الإنسانية. والمركز بحاجة إلى ٢ سيارة حوضية. والمركز بحاجة إلى ١٠ خزانات ماء سعة ١٠الاف لتر. وإلى شبكة ٢ كيلو متر طول لغرض إيصال الماء الخام من النهر إلى مجمعات الطليعة إضافة إلى مضخة. ومجمع الحاج جدوع بحاجة إلى مولدة وبعض القرى بحاجة إلى شبكات.

مركز المحاويل

في حين بين مدير مركز ماء المحاويل عن وجود سيارتين حوضيتين قديمتين مع سيارة حوضية واحدة مستخدمة من البلدية. والحاجة الفعلية إلى ٤ سيارات حوضية أخرى لتغطية جميع المناطق غير المخدومة والبالغة ١٠ قرى وتجمع سكاني. والحاجة إلى ٢٥ خزاناً سعة ١٠الاف لتر. وكثرة التجاوزات على شبكات الماء الصالح للشرب وكذلك كثرة التجاوزات على المصادر. وضعف الإجراءات القانونية من قبل رؤساء الوحدات الإدارية في قاطع عمليات المركز ضد المتجاوزين والعابثين علماً إن هناك سرقة لأنابيب الشبكة تبلغ حوالي ٣كم.

وقال مدير مركز برنون أن المركز لا يحتاج إلى تناكر لقربه من مركز المحافظة. والمعوقات هي كثرة العطلات في مشاريع الماء كونها من مشاريع شركة الطوف.

مركز الكفل

كما اعلن مدير مركز الكفل عن وجود ثلاث سيارات حوضية صالحة والحاجة الى ثلاث سيارات حوضية اخرى تعمل بواقع شفتين. ويوجد في ٤ خزانات بحاجة الى خزان ماء سعة ١٠الاف لتر عدد ١٥ اخرى. ويعاني المركز كثرة العطلات والمشاكل كون اغلب مجمعاته من شركة الطوف ومجمع طفيل الذي يغذي شبكة بطول ٣٥ كم بحاجة الى مولدة كي يصل الى اخر نقطة في الشبكة. ومجمع ماء المخلط يعاني ضعفاً في الطاقة الكهربائية وضرورة تفعيل نظام المكافات والساعات الإضافية. وبحاجة الى مختبر وسيارة خدمية. ومجمع الهمسانية غير مربوط بالطاقة الكهربائية.

مركز ماء السدة

ولفت مدير ناحية السدة الى وجود سيارتين حوضية. ويخدم ١٠٠ تجمع سكاني وقرية اضافة الى مركز المدينة. ووجود مجمع متكامل (قرب مرقد ابراهيم الخليل) في المهناوية التابعة لناحية السدة غير منصوب بسبب عدم وجود تخصيص مالي.

والحاجة الى ٣ سيارات حوضية. والحاجة الى ٢٥ خزان ماء سعة ٢٠ الف لتر.

مركز ماء المسيب

في ذات الوقت قال مدير مركز قضاء المسيب: توجد سيارات حوضية عدد ٢. وتوجد مشاريع ماء عدد ٢ ومجمعات ماء عدد ٩ تعمل ضمن قاطع المركز. والشبكة قديمة بحاجة الى استبدال.

بين مدير مركز ماء المشروع وجود سيارتين حوضية فقط. والمركز يخدم ٥ تجمعات سكانية و٥ اخرى. ومجمع قرية الامام بحاجة الى توصيل بالطاقة الكهربائية. والحاجة الى سيارات حوضية عدد ٣. والحاجة الى ٢٥ خزاناً سعة ١٠ الاف لتر. والحاجة الى انشاء مجمع سعة ٥٠٠م٣/ ساعة لانهاء مشكلة العجز كحد ادنى.

وأشار مدير المركز في ناحية الامام الى وجود سيارة حوضية واحدة تعمل ضمن قطاع المركز. والمركز يخدم ١٠ قرى اضافة الى مركز الناحية. والمركز بحاجة الى سيارة حوضية واحدة. والمركز بحاجة الى خزانات سعة ١٠ الاف لتر عدد ١٠.

اما مركز ماء النيل فقد تبين عدم وجود سيارات حوضية في الوقت الحاضر. والمركز بحاجة الى سيارات حوضية عدد ٤. والحاجة الى خزانات ماء سعة ١٠٠٠ لتر عدد ١٥. والمركز يعاني كثرة التوقفات في المجمعات بسبب انخفاض منسوب الماء في النهر.

مركز ماء الهاشمية

وفي مركز ماء الهاشمية اشار مدير المركز عن وجود ٣ سيارات حوضية تابعة الى الدائرة. والحاجة الى سيارتين حوضية. ومشروع ماء الهاشمية قديم وبحاجة الى تاهيل. ومجمع حفر الطيار بحاجة الى تاهيل مع تاهيل الشبكة الناقلة. ومجمع قرية العفينات مجمع صغير وقديم ولا يكفي وهو بحاجة الى توسيع. والمركز بحاجة الى سيارة خدمية ومختبر. والمركز بحاجة الى بناية حيث لا توجد دائرة في الهاشمية. وبحاجة الى خزانات سعة ١٠الاف لتر عدد ١٠. وعن مركز ماء القاسم فقد ظهر وجود شحة ماء بحيث وصل العجز الى ٥٠٪. ومشروع ماء قوجان لم يكتمل حتى الان. وحاجة مجمع الجربوعية الرابط بخط الطوارئ. ووجود مجمعين غير منصوبة بسبب عدم وجود تخصيص مالي يغذي منطقة الطهمازية وتحتاج ٤٥٠ مليون دينار عراقي. ويوجد ٣ سيارات حوضية وعدم وصول سيارتين حوضية من البلدية حتى الان. والمركز بحاجة الى سيارات حوضية. وفي حالة اشتغال مجمع قوجان سوف تحل مشكلة ماء القاسم. والمركز بحاجة الى ٢٥ خزاناً سعة ١٠ الاف لتر. واشار مدير ماء مركز ابي غرق عن وجود تجاوزات على الشبكة والخطوط الناقلة من قبل الفلاحين والمواطنين. ووجود ٢١ مجمع ماء (شركة الطوف). وتوجد فيها مشاكل كبيرة. ويوجد لدى المركز سيارة حوضية سعة ٨ الاف م٣ وسيارة حوضية سعة ١٠الاف م ٣ بحيث يكون الجدول الحالي التجهيز يوم واحد بالأسبوع. والحل الجذري لمشكلة الماء في ابي غرق تشغيل مجمع ماء النخيلة سعة ٥٠٠م ٣/ ساعة ولكن المشكلة تكمن في كيفية تعبير الخط الناقل لهذا المجمع طريق حلة – كربلاء. وجميع المجمعات على جدول الكفل لا تعمل بصورة طبيعية لخضوع هذا الجدول الى نظام المراشنة. ومجمع عوفي القديم غير مربوط بالطاقة الكهربائية ولكنه يعمل على المولد فقط لارتفاع كلفة ربطه بالكهرباء الوطنية حيث تبلغ كلفة الربط ٨٩ مليون دينار. والمركز بحاجة الى مختبر وسيارة خدمية وبحاجة الى حفارة.

مركز ماء الإسكندرية

يوجد في مركز ماء الإسكندرية سيارات حوضية عدد ٢ إحداهما عاطلة. والمجمع يخدم ٢٥ قرية و٧٥ تجمعاً سكانياً. ومشروع حطين لم يؤهل حتى الان بالرغم من طاقته الإنتاجية العالية ٧٥٠م٣/ ساعة إضافة إلى ٢٠٠م٣/ ساعة ماء خام. وتم سحب العمل من مجمع الجفجاف والإسكندرية بسبب تلكؤ المقاول. والمركز بحاجة الى ٥ سيارات حوضية و٥ خزانات ماء سعة ١٠ الاف لتر.

مشروع ماء المدحتية

في المدحتية المركز يخدم ٩ قرى ومجمعاً سكنياً. ووجود ٣ سيارات حوضية تابعة الى دائرة الماء واثنان مستخدمة من البلدية والدفاع المدني. والمسافات شاسعة بين القرى حيث لا يمكن الرجوع اكثر من مرتين في اليوم. والمركز بحاجة الى ١٠ سيارات حوضية. والمركز بحاجة الى ٤٠ خزان سعة ١٠ الاف لتر ٣. ومادة الكلور لا تعمل في المجمعات ضمن المركز بسبب الملوحة العالية مما يستوجب اضافة كميات كبيرة. وتبين من خلال طروحات مدراء المراكز ان الحاجة الفعلية الى ٥٢ سيارة حوضية. لنقل المياه للقرى والأرياف. و٢٨٠ خزاناً سعة ١٠ الاف لتر.